الشركات متعددة الجنسيات والإنتاج الدولي
الجزء الأول

أن الشركات المتعددة الجنسية من اكثر التعبيرات حداثة في الأدبيات السياسية والاقتصادية ، وقد بدأ استخدامه خلال عقد الستينات من القرن الماضي،حيث أن أول من استخدم تعبير الشركة المتعددة الجنسية هو (دايفد ليلنتال DAVID E.LILIENTHAL) ،في الدراسة التي تقدم بها عام (1960) إلى معهد (كار ينجي) للتكنولوجيا في الولايات المتحدة الأمريكية .

ولعل التعريف الأكثر دقة للشركات متعددة الجنسيات هو : انها الشركة التي تمتلك وتدير وحدات اقتصادية في بلدين او اكثر، مما يستلزم استثماراً اجنبياً مباشراً تقوم به شركة اجنبية وكذلك امتلاك وحدات اقتصادية(كالخدمات والصناعات الاستخراجية) أي امتداد السيطرة الإدارية عبر الحدود القومية.

الشركات متعددة الجنسيات تعد اكثر اتساعا من الناحية الجغرافية مقارنة بأي امبراطورية سبق وان وجدت في الماضي، فقد وحدت الاقتصاد العالمي بشكل شامل ومضت في تحقيق الترابط الاقتصادي العالمي الى ماوراء مجالات الإنتاج الصناعي.

وبعد جملة الاحداث التي طرأت على الساحة الدولية ، لاسيما بعد الصدمة النفطية الأولى 1973، وما تلاها تزعمت الشركات الامريكية المشهد الاقتصادي ولتلحق بركبها الشركات اليابانية والأوروبية والصينية حالياً.

خصائص الشركات متعددة الجنسيات

1. ضخامة حجمها، تتميّز هذه الشركات بتمثيلها لكياناتٍ اقتصاديّة عملاقة، ومن المؤشرات التي تدلّ على ضخامةِ حجمها: حجمُ الاستثمارات، وحجم رأس المال، وتنوّع الإنتاج، وارتفاعُ أرقام المبيعات وكذلك الإيرادات، .
2. التنوّعُ الكبير في الأنشطة، تقومُ سياسة الشركة على تنوّعِ المنتجات التي تخرجُها الشركة بهدفِ تقليل حجم الخسائر لأدنى درجةٍ ممكنة.
3. اتساعُ رقعتِها الجغرافيّة، من أكثر ما يميّزُ هذا النوع من الشركات اتساعُ المساحة الجغرافية التي تغطيها.
4. إقامةُ التحالفات الاستيراتيجيّة المختلفة؛ بهدف تحقيق مصالحِها الاقتصاديّة المشتركة، وتعزيز قدرتِها التنافسيّة.
5. تعبئة المدخرات العالميّة، تنظرُ كلُّ شركة من هذه الشركات إلى العالم كسوقٍ يمكنها تعبئتُه بالموادّ التي تنتجُها.
6. المزايا الاحتكاريّة، حيث تكون هي الأولى والوحيدةَ والسبّاقة لأيّ نوع من الإنتاج؛ بهدف الحصول على الربح الوفير، وتكمنُ المزايا الاحتكاريّة في كثيرٍ من الأحيان من خلال القدرة على توفير الاحتكار في أحدِ المجالات التالية: التمويل، والإدارة، والتكنولوجيا، وكذلك التسويق.

وقد اعتبرت الشركات المتعددة الجنسيات انها تخدم ميزان المدفوعات للولايات المتحدة الامريكية وقد تجلى ذلك بعد التدهور الذي طال ميزان المدفوعات الأمريكي في ستينيات القرن العشرين، عندئذ تم الاعتراف بأن الشركات متعددة الجنسيات جهات رئيسة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية الامريكية والنفوذ الأمريكي العالمي، ومع ان الأرباح التي تعاد الى الوطن من قبل الشركات الامريكية متعددة الجنسيات لم تصل قط الى المستوى المتوقع قبل تأميم كثير من الاستثمارات البترولية وغيرها من الموارد في سبعينيات القرن العشرين الا انها مع ذلك تؤلف جزءاً كبيراً من المركو الإجمالي الأمريكي لميزان مدفوعاتها.
وكذلك تم عد الشركات متعددة الجنسيات أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية العالمية والية لنشر النظام الاقتصادي الحر وبدأ من خطة مارشال رأى الكثيرون ان الشركات متعددة الجنسيات وسيلة لتقوية الاقتصادات الأجنبية وبالتالي لاحتواء الشيوعية بتقديم بديل عن النماذج الشيوعية عن طريق تصدير التكنولوجيا الامريكية ورأس المال الأمريكي والخبرة الإدارية.
ايضاً عدت الشركات متعددة الجنسيات أداة دبلوماسية وكان ذلك لايتماشى مع طموحات زعماء هذه الشركات، اذ حاولت الولايات المتحدة ان تضبط فعاليات هذه الشركات او ان تسخرها لتحث الحكومات الأخرى او لتجبرها على القيام بالتزاماتها او ما تأمرها به، ومثال ذلك العناصر الأساسية المكونة لسياسة الانفراج في العلاقات مع الاتحاد السوفيتيالتي دعا اليها هنري كيسنجر، بوعده للاتحاد السوفيتي بزيادة االتجارة الامريكية والاستثمار الأمريكي والصادارت التكنولوجية، وكان يأمل من وراء ذلك ان يعدل السلوك السوفيتي بربط روسيا بالعالم الخارجي.

الشركات المتعددة الجنسية والانفتاح الاقتصادي في إطار العولمة :-

بدءاً يمكن القول ان الانفتاح الاقتصادي يعد هدفا راسمالياً منذ نشوء الرأسمالية بغية الاستحواذ على الأسواق التي يراد منها جلب المال وخلق التراكم الرأسمالي فيقول (سيسيل رودس) " نحن لا نستطيع أن نتنازل عن انج واحد من مساحة العالم الذي يستطيع أن يقدم سوق حرة مفتوحة لصناعات أبناء وطننا"

وهذا يعكس وجهة نظر الشركات في تحقيق السوق الرأسمالية العالمية ، أي أن الانفتاح دعوة تتمحور حول نبذ كل ما من شانه إن يعرقل حرية الحركة لراس المال العالمي لذا اعتبر فؤاد مرسي الانفتاح الذي تدعو إليه مراكز منظومة الاقتصاد العالمي هو انفتاح مالي، يقوم على إلغاء كل المعوقات التي تعرقل الحركة المنسابة للشركات المتعددة الجنسية واستثماراتها الأجنبية المباشرة وكذلك تهيئة البيئة الملائمة من الناحيتين التنظيمية والتشريعية وصولا إلى إلغاء كل ما يعرقل حركة الاستثمار العالمي .والانفتاح الاقتصادي يمثل في حد ذاته هدفاً مركزياً للشركات المتعددة الجنسية ولراس المال العالمي لانه يعمل على إلغاء كل العوائق التي تقف بوجه الحركة العالمية لراس المال وما تنطوي عليه من تنبني آلية اقتصاد السوق ونبذ المركزية في إدارة الاقتصاد الوطني والتحول إلى القطاع الخاص بجانبيه المحلي والأجنبي وبما يؤدي إلى إعادة هيكلة البيئة الاقتصادية العالمية على النحو الذي يجعل عملية الاندماج في السوق العالمية اكثر قابلية للتحقق .